

العثماني يرفع درجة الخلاف بين أقطاب الحكومة

رجح هؤلاء تصدح حزب التجمع الوطني للأحرار المشهد البرلماني الذي استفاد من الانتقادات الشعبية لإدارة الإسلاميين للحكم وعجزهم عن تلبية مشاغل المواطن المغربي.

وفي ظل الصراع الداخلي الذي يعيش على وقعها الأصالة والمعاصرة (معارضين) وثاني قوة برلمانية، نجح حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي في فرض حضوره بالشهد.

وضاعف الحزب الأخير من تحركاته بمختلف المدن، وتحديث قاداته عن قدرة الحزب على تصدح الانتخابات البرلمانية المقررة عام 2021، وقيادة الحكومة المقبلة.

وبحسب تقارير إعلامية، فإن حزب التجمع الوطني للأحرار (رابع قوة بالبرلمان) يعمل منذ مدة على استقطاب عدد من رجال الأعمال والأعيان، استعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة. ويحاول الحزب تقديم البديل وبرنامج نابع مغاير لما جاء به الفريق الحكومي في مرحلة ما بعد 2011 أملا في إيجاد اصطاف شعبي حوله.

وأفادت التقارير نفسها بأن الحزب يعمل على الاستثمار في الإعلام بشكل كبير استعدادا للانتخابات، إضافة إلى استثمار قتل بقية الأحزاب وبصفة خاصة حزب العدالة والتنمية الحاكم في النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعية، ما عرضه لانتقاد من قبل العاهل المغربي الملك محمد السادس، إضافة إلى تدمير شعبي من سياسات الحكومة الحالية.

وتضم الحكومة الحالية أحزاب العدالة والتنمية (125 نائبا) بمجلس النواب الغرفة الأولى للبرلمان من أصل 395 نائبا، التجمع الوطني للأحرار (37 نائبا)، الحركة الشعبية (27 نائبا)، الاتحاد الدستوري (23 نائبا) والاتحاد الاشتراكي (20 نائبا).



الرباط - رفع رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني درجة الخلاف داخل حكومته بإطلاقه تصريحات تذكى الخلافات الحزبية التي تشتد مع اقتراب الانتخابات البرلمانية المقررة عام 2021. واتهم سعد الدين العثماني جهات (لم يسمها) بعرقلة أي إصلاح عميق في البلاد لأنها "متضررة منه ولا تريده". جاء ذلك في كلمة للعثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، (حزب إسلامي وقائد الائتلاف الحكومي)، نشرها الموقع الإلكتروني للحزب، خلال لقاء حزبي، الأحد، بمدينة مراكش. وأضاف العثماني أن "إهداء الإصلاح ويقاومون ويحاولون خلق العراقيل، مما يوجب علينا التسليح بأقصى درجات الوعي والصبر لتجاوز هذه المقاومات". ودعا الجهات التي تركز على الانتخابات البرلمانية المقررة عام 2021، إلى الاهتمام بخدمة البلاد.

وقال في هذا الإطار "أطلب من الذين كلما تحدثوا كان مهمهم هو انتخابات 2021 (في إشارة إلى قادة حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك في الائتلاف الحكومي)، أن يتركوا هذه القضية، ويركزوا على خدمة البلاد، وأما الانتخابات، فمديرتها حكيم".

وعلى الرغم من إجراء المغرب تعديلا حكوميا وتشكيل فريق حكومي جديد، لم يتجاوز حزب العدالة والتنمية خلافاته مع حزب التجمع الوطني للأحرار، بل تفاقت وعين الأحزاب منصبية على الانتخابات البرلمانية المرتقبة.

ويقول مراقبون إن الخلافات بين الحزبين ستواصل مع احتدام التنافس على قيادة الحكومة المغربية المقبلة، خلال انتخابات 2021.

ويتوقع المراقبون تراجع الإسلاميين في الانتخابات القادمة، فيما

المرشحون للرئاسة الجزائرية وجها لوجه مع الشارع

الحملات الانتخابية للمرشحين تصطدم برفض شعبي واسع



المهمة صعبة أمام مرشحي الرئاسة الجزائرية

وتم استخلاف باعلي، بمحمد الأمين مساعيد، الذي كان يشغل منصب مدير ديوان رئيس الوزراء السابق عبدالمالك سلال، المتواجد في سجن الحراش، بتهم الضلوع في ممارسات فساد، وهو ما يؤكد التواجد القوي إن لم يكن الحصري لوجه نظام الرئيس بوتفليقة، في غمار الاستحقاق الرئاسي، خاصة لدى المرشحين المحسوبين عليه أو المقربين منه في وقت سابق، مما يعزز شكوك الرافضين للاستحقاق في كون الانتخابات الرئاسية هي مخطط من السلطة لتجديد النظام لا غير.

وفي خطوة لدعم المسار الانتخابي في البلاد، أصدرت وزارة الدفاع الجزائرية عشية انطلاق الحملة الانتخابية بياناً، عبرت فيه عن دعمها وتأييدها للاستحقاق الرئاسي، ودعت الشعب إلى الانخراط في المسار، وتفويت الفرصة عن أسئمتهم بـ"المغرامين بالوضع السياسي في البلاد"، في إشارة إلى المعارضين الذين خرجوا بقوة في الجمعة 39 رغم ظروف الطقس، للتعبير عن تمسكها بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي.

وقال بيان المؤسسة العسكرية إن "القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي وجهت التعليمات الكافية والتوجيهات الضرورية، لكل القوات والمصالح الأمنية المعنية، لتوفير الشروط الملائمة لتمكين الشعب الجزائري من المشاركة القوية والفعالة في الحملة الانتخابية، وفي الاستحقاق الرئاسي المقبل بكل حرية وشفافية".

وعزت ذلك إلى ما أسمته بـ"تمكين المواطنين والمرشحين من التحرك والتعبير في جو يسوده الإطمئنان والأمن عبر مختلف أرجاء الوطن عشية انطلاق الحملة الانتخابية".

وأكدت بداية نوفمبر الجاري، طالبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، ليبيا بتسليم سيف الإسلام إلى المحكمة التي تتهم القذافي الابن بارتكاب جرائم ضد الإنسانية عام 2011، في ليبيا.

وأكدت بنسودة أن ليبيا لا تزال ملزمة بالتسليم على نجل القذافي وتسليمه، مشيرة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية رفضت في الأشهر الماضية اعتراضا للمتهم بشأن مدى قانونية نظر قضيته أمام المحكمة الدولية.

عبدالمجيد تبون، تجمعما شعبي محتشما استنجد بمصالح الأمن من أجل تحييده عن المثات من المحتجين والرافضين للانتخابات الرئاسية، وناب وزير السياحة الأسبق حسن مرموري، عن المرشح والقي كلمة قصيرة ضمنها الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابي واهتمام الرجل بمسألة تكريس ورعاية المكون الأمازيغي في الهوية الوطنية.

تواجد قوي لوجه نظام الرئيس بوتفليقة في غمار الاستحقاق الرئاسي يعزز شكوك في كون الانتخابات هي مخطط من السلطة لتجديد النظام

وخارج القاعة كان المثات من الرافضين للاستحقاق الرئاسي، يرددون شعارات تدعو إلى إطلاق سراح سجناء الرأي، ويعبرون عن رفض السكان المحليين للانتخابات، وهو ما يتجلى في القيام بغلق وتشميع المكاتب والإدارات التي تضطلع بتنظيم عملية الاقتراع، وحتى في إعلان رؤساء البلديات عن مقاطعتهم له.

وتفاجا للرأي العام عن إعلان مديرية حملة عبدالمجيد تبون، عن استقالة رئيسها الدبلوماسي عبدالله باعلي، عشية انطلاق الحملة الدعائية، لكن البيان مقتضب لم يذكر الأسباب الحقيقية للقرار، وهو ما يفتح المجال أمام تاويلات متعددة أبرزها وقوع خلافات بين الرجلين حول الملف الدبلوماسي في البرنامج الانتخابي.

على الرغم من تواصل الرفض الواسع لها من قبل الحركة الاحتجاجية، انطلقت حملة الانتخابات الرئاسية الجزائرية، الأحد، بمشاركة خمسة مرشحين يمثلون في نظر الحراك وجوها من النظام الذي يطالب برحيله.

وفي سيناريو مماثل اضطر رئيس حركة البناء الوطني عبدالقادر بن قرينة، إلى اختصار نشاطه الدعائي بوسط العاصمة في دقائق معدودة، تحت ضغط المثات من المناوئين الذين تجمعوا منذ الساعات الأولى صباح الأحد، حيث وعد انصاره بتحويل مبنى البريد المركزي الذي حصله رمزية الحراك الشعبي منذ شهر فبراير الماضي، إلى متحف في المستقبل، وهو المشروع الذي تنفذه الحكومة منذ مدة، وقامت السلطات المحلية بغلق محيطه بدعوى حمايته من ضغط المتظاهرين الذين حولوه إلى رمز لتلقي في ساحته المسيرات الشعبية الأسبوعية.

واكتفى بن قرينة بالقبول لأنصاره بـ"برنامجي الانتخابي سيعمل على تجسيد مطالب الحراك الشعبي، وعلى تجسيد الانتقالات المرفوعة من أجل بناء دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية"، إلا أن أصوات الرافضين كانت تقطع حديثه بالقبول "لا انتخابات مع العصابات".

وفي المقابل باشر المرشحان بلعيد العزيز وعزالدين ميهوبي، وهما رئيسا كل من جبهة المستقبل والتجمع الوطني الديمقراطي، حملتهما الانتخابية من عقق الصحراء، حيث أديا زيارة مجاملة إلى رموز دينية صوفية في مدينة أدرار، وهي الرموز التي تحولت منذ سنوات إلى قبلة، يعكف كبار المسؤولين في الدولة على زيارتها تبركا بمشايخها ورمزيتها. وفي عاصمة منطقة القبائل مدينة تيزي وزو، نظم المرشح المستقل

الجزائر - انطلقت الحملة الانتخابية للاستحقاق الرئاسي الجزائري، في أجواء استثنائية يشهدها الكثير من الحذر والتوتر، ووجد المتنافسون على كرسي الرئاسة أنفسهم في اليوم الأول من عمر الحملة، وجها لوجه أمام شارع منتفض ورفض للانتخابات، مما يوحي بأن الاستحقاق المذكور سيكون استثنائيا بكل المقاييس وأن الرئيس القادم للبلاد سيمر حتما عبر عنق زجاجة.

واستقبل المثات من المواطنين والطلبة الجامعيين بمدينة تلمسان في أقصى الغرب الجزائري، المرشح للانتخابات الرئاسية علي بن فليس، بهتافات التنديد وشعارات الرفض للانتخابات الرئاسية.

ووجد المنظمون ومصالح الأمن صعوبات كثيرة في تأمين تنظيم أول تجمع انتخابي لرئيس حزب طلائع الحريات، أمام إصرار الرافضين على إجهاد النشاط الدعائي الأول للرجل وأسعوه وإبلا من الهتافات والشعارات المنددة والرافضة للاستحقاق.

واستعرض بن فليس معالم برنامج الانتخابي أمام أنصاره الذين استفادوا من مختلف مدن المحافظة، على وقع شعارات مدوية من قبل الرافضين للانتخابات، حيث ردد هؤلاء "نحن أبناء عبروش لن نتراجع للخلف"، و"بن فليس ديقاج" (بن فليس أرحل).. وغيرهما من الشعارات التي اخترقت آسمان الحاضرين إلى قاعة المركز الثقافي بالمدينة.

حكومة الوفاق الليبية تتراجع عن تسليم سيف الإسلام

وتعرضت حكومة الوفاق الليبية إلى انتقادات منذ حضور وزير العدل محمد لملوم جلسات محاكمة سيف الإسلام القذافي بمقر المحكمة في لاهي في خطوة راهما لليبون تتجاوز القضاء الليبي.

وسبق أن تعرضت إلى انتقادات بسبب اعتراضها على قانون العفو العام الذي أصدره البرلمان عام 2015، والذي يقضي بتحقيق مصالحة بين جميع الليبيين.

واعتبر رئيس مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة عارف النابض في تصريحات صحافية سابقة، أن "هذه الخطوة طامة أخرى تضاف إلى إعلان حكومة الوفاق عدم قبول شرعية برلمان ليبيا المنتخب

وشدّدت الوزارة الليبية في بيان لها، السبت، على تمسكها بـ"السيادة المطلقة للدولة الليبية وحققا الحضري في ملاحقة مواطنيها عما تنسب إليهم من تهم أمام قضاها الوطني"، في حين أكدت الجنائية الدولية أن ليبيا لا تزال ملزمة بالقبض على نجل القذافي وتسليمه إليها لمحاكمته، بتهمة ارتكابه جرائم حرب خلال الثورة 2011.

ويرى مراقبون أن تراجع حكومة الوفاق عن تسليمها سيف الإسلام إلى محكمة الجنائيات، يأتي على خلفية انتقادات داخلية واسعة طالتها واتهامها بـ"الاستهانة بالقضاء والسيادة الليبية"، كمحاولة لتطويق غضب طيف واسع من الليبيين ندد بهذه الخطوة.

طرابلس - تراجعت حكومة الوفاق الليبية عن تسليم سيف الإسلام، نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، إلى المحكمة الجنائية الدولية، بعد أن أعلنت قبولها محاكمته خارج بلاده.

وقالت وزارة العدل بحكومة الوفاق، إنها ترفض تسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمته خارج ليبيا، مؤكدة أن ذلك من اختصاص القضاء الليبي، وذلك عقب سلسلة جلسات عقدتها المحكمة الأسبوع الماضي، بمقرها في لاهي للنظر في دعوة الاستئناف التي رفعها دفاع سيف الإسلام، بشأن عدم مشروعية تسليم موكلهم إلى المحكمة، قبل النطق بالحكم المنظر خلال الأيام القادمة.

تحصين أملاك الدولة يثير غضب قضاة المغرب

الغرفة الأولى للبرلمان، وبعد المصادقة عليه ستنتم إجلته إلى مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان) للمصادقة عليه، ليبدل حينها حين التنفيذ بعد نشره بالجزيرة الرسمية.

ما تضمنته المادة التاسعة بشكل منسأ واضحا بمبدأ فصل السلطات واستقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية

ويرى رضا بوكمازي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي)، أن "المادة التاسعة تطرح إشكالا اليوم يتعلق بكيفية الموازنة بين مقتضيات دستورية أساسية تتمثل في حماية حقوق الأشخاص وضمان تنفيذ الأحكام التي يصدرها القضاء، وفي نفس الوقت ضمان استمرارية المرفق العام".

وأضاف بوكمازي، "نحن نصد التفكير في معالجة شمولية تنطلق أساسا من أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال عدم تنفيذ الأحكام القضائية سواء ضد الدولة أو الأشخاص".

واستطرد، "معالجة المشكلة تحتاج إلى مستويين من التدخل، الأول يقتضي برمجة اعتمادات مالية لتنفيذ الأحكام القضائية ضد مؤسسات الدولة"، والثاني يقتضي "الدفع من أجل اللجوء إلى التسوية الودية مع الإدارة قبل اللجوء إلى التسوية القضائية".

الرباط - تثير مادة قانونية بمشروع الموزانة العامة 2020 بالمغرب، جدلا واسعا، حيث تحصن أملاك الدولة ضد تنفيذ أحكام قضائية، وهو ما يعتبره الرافضون "مخالفة دستورية".

والمادة التاسعة المعنية تنص على عدم الحجز على أملاك البلديات أو الدولة بموجب أحكام قضائية.

وسبق للحكومة أن اقترحت هذه المادة قبل عامين (في مشروع موازنة 2017) وسحبته.

وحذر نادي قضاة المغرب (أكبر تجمع للقضاة) من المصادقة على هذه المادة لأنها "تخالف الدستور وتضرب استقلالية القضاء".

ودعا النادي، في بيان له، إلى ضرورة "إعادة النظر في مقتضيات المادة التاسعة من مشروع الموازنة، لما تشكله من تراجع واضح عن المكتسبات الحقوقية الدستورية، ومن مس باختيارات المجتمع المغربي، في بناء مقومات دولة الحق والقانون".

وقال، إن "ما تضمنته مقتضيات المادة التاسعة يشكل منسأ واضحا بمبدأ فصل السلطات واستقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما هو منصوص عليه في الدستور".

ووصف البيان المادة بأنها "الية تشريعية لإفراغ الأحكام والمقررات القضائية الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات الترابية من محتواها وإزاميتها، وذلك خلافا للقدر الأول من الفصل 126 من الدستور، الذي ينص على أن الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء ملزمة للجميع، دون تمييز بين أطراف الدعاوى المتعلقة بها".

ومشروع موازنة العام المقبل لا يزال قيد الدراسة في مجلس النواب